الطّلاق في المجتمع العربي السعودي: رؤية نظرية

إعداد

الدكتور/ عمر عبد الجبار محمد أحمد

أستاذ علم الاجتماع المشارك،

قسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب،

جامعة الملك سعود.

ملخّص

تناولتْ هذه الدراسة موضوع الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، حيث هدفتْ إلى استعراض أهمّ الدّراسات الّتي تناولت موضوع الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، والتعرّف على الأطر النّظرية الّتي استخدمتها والنّتائج الّتي توصّلت إليها فيما يخصّ أسباب الطّلاق في ذلك المجتمع. كما سَعَتْ للتّعرّف على مدى مناسبة الأطر تلك النّظرية المستخدمة لتفسير تلك النّتائج، ما يُسْهِم في اقتراح أطر نظرية بديلة نعتقد أنّها الأنسب لتفسير تلك النّتائج وفهمها؛ من أجل المساهمة في خفض معدّلات الطّلاق المرتفعة.

Abstract

This study addressed the issue of divorce in Saudi society. The study aimed to review the most important studies that have tackled the issue of divorce in Saudi society. The study aimed to identify the the findings and the theoretical frameworks used regarding the causes of divorce in Saudi society. The study also aimed to identify the suitability of the theoretical frameworks used to interpret those results and then propose an alternative theoretical frameworks believe to be more suitable to interpret those results in order to help reduce the high divorce rates.

١/ المدخل

١/١ مقدمة:

الطّلاق أحد أهمّ المشكلات الاجتماعية في المملكة العربية السّعودية حسب ما تشير إليه الإحصائيات الرسمية، وإذا اصطحبنا مع ذلك مشكلة تأخّر الزّواج للبنين والبنات في المجتمع نفسه، وتراجع معدّلات الزّواج، ازدادتْ مشكلة الطّلاق أهمية. ولهذا؛ تسعى هذه الدراسة إلى اقتراح أطر نظرية بديلة تكون أكثر معاصرة وملائمة من تلك التي اسْتُخْدِمْتْ في دراسة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ.

١/٢ مشكلة الدراسة:

شهد المجتمع العربي السّعوديّ العديد من التّغيّرات شملتْ معظم النّظم الاجتماعية الأساسية، وأفضت إلى ما يعرف عند علماء الاجتماع بالتغيّر الاجتماعي. وقد أحدث هذا التّغيّر ضعفاً في قواعد الزّواج الدّاخليّ، وتوسّعاً في دائرة الزّواج خارج الجماعات القرابية. (السيف،١٤٢٤هـ:١٢٢).

من هذه التغيرات تعليم البنات الذي بدأ في المملكة العربية السّعودية في السّتينيات من القرن الماضي، حيث ابتدأ في عام ١٣٨٠هـ، وفي عام ١٤٣٧هـ بلغ عدد الطّالبات في المرحلة الابتدائية،١٩٠١٨٩٠طالبة، وفي المرحلة المتوسّطة ٨٨٦٣٧١، وفي المرحلة الثّانوية ٨٨٧٧٧٨ (الكتاب الإحصائي السنوي رقم (٥١)،٢٠١٥م، جدول٢:٣).

والتعليم يؤدّي إلى رفع مستوى الوعي بالبيئة المحيطة، ويساعد في قيام المرأة بدورها، حيث يجعلها قادِرةً على أن تضع إطارًا مرجعيًّا حسنًا في معاملتها مع أبيها وزوجها، كما يساعدها أيضًا على تكوين رأي خاصّ بها، بل، القدرة على التّعبير عن رأيها، أو شعورها الّذي بعدمه قد يكون هو سبَبَ النّزاع المستمرّ بينها وبين زوجها، ما قد يتحوّل إلى خلافات عارمة تؤدّي في النّهاية إلى الطّلاق. (شلبي، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م:١١٧- ١١٨).

ومن التّغيرات المهمّة في المجتمع السّعوديّ اتّجاه النّساء نحو العمل المأجور خارج المنزل، وهي ظاهرة بدأت مع التّحوّلات الّتي انتظمت المجتمع، نتيجةً لانتشار تعليم الإناث الّذي مكّن العديد من النّساء من اكتساب معارف ومهارات تؤهّلهنّ – فيما بعد – للحصول على وظائف مدفوعة الاجر. وفي الفترة المتغيّرة استفادتِ المرأة السّعودية من التّنمية الاجتماعية والاقتصادية، فزادت نسبة الأمّهات العاملات خارج المنزل (السيف،١٤٢٤هـ:٩٢).

وحصول المرأة على وظيفة مدفوعة الاجْرِ يشكّل عنصرًا مهمًّا في حياتها؛ حيث إنّ الدّخل من الوظيفة يحقّق لها قدرًا كبيرًا من الاستقلال الاقتصادي الخاصّ، وعدم الاعتماد على الأب أو الإخوة أو الزّوج.

ومن التّغيّرات المهمّة في المجتمع السّعوديّ ارتفاع العمر عند الزّواج، فقد أوضحت نتائج المسح الديموغرافي لعام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م أنّ نسبة السّكان السّعوديّين الإناث (١٥ سنة فأكثر) الّلاتي لم يسبق لهنّ الزّواج بلغت (٣٢٪)، ونسبة المتزوّجات منهنّ (٦٠,٢٪)، أمّا بالنّسبة للسّعوديّين الذّكور فبلغت نسبة الّذين لم يسبق لهم الّزواج (٤٠,١٪)، ونسبة المتزوّجين منهم (٥٨,٧٪) (البحث الديموغرافي ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م: ٢٣-٢٤).

لقد شهدت المملكة العربية السّعودية نموًا حضريًّا كبيرًا تَمثَّل في زيادة عدد المدن وارتفاع عدد سُكانها. فقد ارتفعت نسبة سكان المدن من ٤٦% في عام ١٩٧٤م إلى ٧٤% في عام ١٩٩٢م.. (الخريف،١٤١٩هـ،:١٣١).

كما شهِدَتِ العديد من التغيّرات في القيم الاجتماعية، الّتي كانت قيمة طاعة الأب والزّوج واحدة منها، حيث شهدتْ تغيّرًا ملحوظًا ولم يعد اعتراف كامل بسلطتهما في ذلك المجتمع، فقد قلّت سلطة الآباء والأزواج، وزاد احتمال مخالفة الزّوجة والأولاد لسلطتيهما. (السيف،١٤٢٤هـ:١٨٦).

ولعلّ ذلك يعود إلى التّغيّر الّذي طرأ علي دور المرأة في المجتمع، حيث أثّر التّعليم والاستقرار الحضريّ، والعمل على تغيّر النّسق القيمي المتعلّق بقيم الاختيار للزّواج والإنجاب ومشاركة المرأة في اتّخاذ القرارات الأسرية. (عرابي والعمري، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م: ٤٩).

الطّلاق أحد أهمّ المشكلات التي تواجه المجتمع السّعوديّ اليوم، ومع أنّ الطّلاق قديم قدم الزّواج إلّا أنّ معدّلاته في ارتفاع حيث تشير الاحصاءات إلى أنّ نسبة صكوك الطّلاق تجاوزت ٢٠% من صوك الزّواج الصّادرة في الأعوام ١٤٢٥ / ١٤٣٦هـ (الكتاب الإحصائي السّنوي، ١٤٣٥/١٤٢٦هـ).

وهذا التّصاعد المستمرّ فى معدّلات الطّلاق دفع العديد من الباحثين الاجتماعيّين إلى القيام بدراسة هذه الظاهرة؛ لمعرفة أسبابها واقتراح الحلول لمعالجتها، إلّا أنّ العديد من تلك الدّراسات ينقصها التّأطير النّظري المناسب الّذي يستصحب المتغيّرات في المجتمع السّعوديّ، والتّطوّرات في النّظرية الاجتماعية بصفة عامّة، ممّا أضعف الجَدْوَى العمليّة لتلك الدّراسات بخاصّة في مجال التوصيات الخاصّة بالمساهمة في خفض معدّلات الطّلاق.

وتتلخّص مشكلة هذه الدّراسة في التقييم النّاقد للدراسات التي تناولت مشكلة الطّلاق من حيث النظريات التي وظفتها والنّتائج التي توصّلت إليها، ومن ثمّ اقتراح أطر نظرية بديلة من واقع نتائج تلك الدّراسات الّتي نحسب أنها الأنسب لتفسير وفهم غور مشكلة الطّلاق في المجتمع العربيّ السّعوديّ.

١/٣أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية: يتوقّع أن تسهم هذه الدراسة في إيجاد فهم أفضل لمشكلة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ بخاصّة فيما يتعلّق بالنّظريات الاجتماعية المستخدمة لتفسير هذه الظّاهرة.

الأهمية العملية: يرجي أن تساعد هذه الدّراسة دراسات الطّلاق اللّاحقة في الوصول إلى توصيات عملية تسهم في خفض معدّلات الطّلاق في المجتمع السّعوديّ.

١/٤ أهداف الدّراسة:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمّها:

١/ حصر أهمّ الدّراسات الّتي تناولت موضوع الطّلاق في المجتمع السّعوديّ.

٢/ تقييم ناقد لدراسات الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، بالتركيز على النّظريات الاجتماعية الّتي استخدمتها تلك الدّراسات والنّتائج التي توصّلت إليها.

٣/ اقتراح أطر نظرية بديلة لدراسة مشكلة الطّلاق.

٥/ ١ تساؤلات الدّراسة:

١/ ما أهمّ الدّراسات التي تناولت موضوع الطّلاق في المجتمع السّعودي؟.

٢/ ما النّظريات الاجتماعية الّتي استخدمتها تلك الدّراسات، وما النتائج التي توصلت اليها؟؟.

٣/ ما الأطر النّظرية البديلة لدراسة مشكلة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ؟.

١/٦ مفاهيم الدراسة:

١/ التّغيّر الاجتماعيّ:

التعريف النّظريّ:

يقصد بالتّغيّر الاجتماعي في علم الاجتماع، أنّه تغيّر النّظم داخل البنية الاجتماعية، ويتميّز بتغيّرات في الرّموز الثّقافيّة، وقواعد السّلوك، والمنظّمات الاجتماعية، ونظم القيم (https://global.britannica.com).

التّعريف الإجرائي:

يقصد بالتّغيّر الاجتماعي في هذه الدّراسة، أنّه التّغيّرات الّتي حدّثت في النّظم الاجتماعية الأساسية في المجتمع السّعوديّ، مثل النّظام الأسريّ، والنّظام الاقتصاديّ، ونظام الزّواج.

٢/ الأدوار الاجتماعية:

التّعريف النّظري:

عبر عملية التّنشئة الاجتماعية يتعلّم الأفراد الأدوار الاجتماعية، وهي توقّعات المعرفة اجتماعيًّا الّتي يتوقّع أن يحقّقها الفرد في أوضاع اجتماعية محدّدة. (أنتوني غدنز،٢٠٠٥:٨٩).

التّعريف الإجرائي:

الأدوار الاجتماعية، هي ما يتوقّع أن يقوم به الفرد وفقًا لموقعه في المجتمع، مثل دور الزّوج ودور الزّوجة.

٣/ الطلاق: لغة ضد التقييد وشرعا حل قيد النكاح أو بعضه. وقولنا "حل عقد النكاح" إذا كان الطلاق بائنا. وقولنا "أو بعضه" إذا كان الطلاق رجعيا(بن عثيمين، ٢٠٠٦:٥٣).

٢/ الإطار النّظريّ

١/٢ مقدّمة:

يعرض هذا الجزء الإطار النّظريّ للدّراسة، ويشمل نظريتين هما: نظرية الدّور، ونظرية الاختيار العقلاني. ولا يحتوى الإطار النّظري على دراسات سابقة؛ لأنّ هذه الدّراسات ستناقش في الجزء الخامس من الدّراسة.

٢/٢ نظرية الدّور:

تفترض نظرية الدّور أنّ السلوك البشري موجّه إلى التوقّعات الّتي يحملها الفرد والبشر الآخرين، وتقابل التوقّعات مختلف الأدوار التي يؤدّيها الأفراد في حياتهم اليومية، مثل السكرتير، الأب، أو الصديق، على سبيل المثال: يحمّل أكثر النّاس أفكارًا قبليةً عن التوقّعات على دور السّكرتير، الّذي قد يتضمّن: إجابة على الاتّصالات الهاتفية، وإدارة المواعيد، وتسجيل العمل الكتابيّ، وطباعة مذكّرات... إلخ. فتوقّعات الدّور هذه لن تُتَوقَّع من لاعب كرة قدمٍ محترف مثلاً.

يحتلّ الأفراد عمومًا العديد من الأدوار، وتلك الأدوار تشتمل على مجموعة من القواعد أو المعايير الّتي تعمل كخطط، أو مخطّطات لتوجيه السّلوك، وتحدِّدُ الأهْدافَ الّتي يجب أن تتّبع، والمهام الّتي يجب أن تنجز، ونوعية الأداء المطلوبة في كلّ سيناريو أو حالة معينة.

وترى نظرية الدّور أنّ نسبة كبيرة من السّلوك الاجتماعي اليوميّ الملاحظ هو - ببساطة - عبارة عن أشخاص ينفّذون أدوارهم، مَثَلُهم مَثَلُ الممثّلين في المسرح أو اللّاعبين في الميدان.

ونظرية الدّور هي في الحقيقة نظرية تنبّئيّة، وهذا يشير - ضمنًا - إلى أنّه إذا توفّرت لدينا معلومات حول توقّعات الدّور المحدّد مسبقًا (ومثال على ذلك: أخت، رجل إطفاء) فإنّ جزءً مهمًّا من سلوك الأشخاص الّذين يحتلّون ذلك الموقع يمكن أن يتوقّع.

وأكثر من ذلك، ترى نظرية الدّور أنّه لكي يتغيّر سلوك ما، من الضّروريّ تغيير الأدوار، وتقابل الأدوار أنماطًا من السّلوك والعكس بالعكس، بالإضافة إلى أثره على السّلوك، حيث يؤثّر الدّور - بشدّة - على الاعتقادات والمواقف، كما يؤثّر على الأفراد فيغيّرون اعتقاداتهم ومواقفهم للانسجام مع أدوارهم، فمثالًا: شخص ما تمّ تخطّيه في ترقية إلى موقع إداريّ في شركة، وهذا قد يغيّر اعتقاداته حول منافع الإدارة؛ بإقناع نفسه بأنّه لا يرغب في المسؤولية الإضافية التي ترافق ذلك الموقع.

كما يرى العديد من منظري نظرية الدّور أنّها إحدى النّظريّات الأكثر أهمية؛ لأنّها تقوم بعملية تجسير ما بين السّلوك الفردي والبناء الاجتماعيّ، إذِ الأدوار هي التي - جزئيًّا - فرضت بالبناء الاجتماعي، وجزئيًّا بالتّفاعلات الاجتماعية الّتي توجّه سلوك الفرد. وفي المقابل، فإنّ الفرد يؤثّر على المعايير، والتوقّعات، وأنماط السلوك المرتبطة بالدّور.

فرضيات نظرية الدّور:

تتضمّن نظرية الدّور الفرضيات التّالية:

١ - يصرف النّاس معظم حياتهم كأعضاء مشاركين في مجموعات ومنظّمات.

٢ - يحتلّ النّاس مواقع متميّزة ضمن هذه المجموعات.

٣ - كلّ هذه المواقع تستلزم أدورًا وهي مجموعة من الوظائف الّتي يؤديها الشّخص للمجموعة.

٤ - تشكّل المجموعات توقّعات الدّور في أغلب الأحيان كمعايير، أو تصنّفها كقواعد تتضمّن الثّواب الّذي سينتج متى أُدِّيَتِ الأدوار بنجاح، أو العقوباتِ الّتي ستنتج متى لم تُؤَدَّ الأدوار بنجاح.

٥ - يقوم الأفراد بأدوارهم عادة وفقًا للمعايير السّائدة. بمعني آخر، تفترض نظرية الدّور أنّ النّاس ممتثلون يحاولون الالتزام بالمعايير الّتي ترافق أدوارهم.

٦ - يدقّق أعضاء المجموعة أداء كلّ فرد لتحديد ما إذا كان يتوافق مع المعايير أم لا، ويُتَوقَّع أن يُطَبَّق على الآخرين العقوبات الّتي تضمن أداء الدّور.

تطور النظرية:

نظرية الدّور نظرية مثمرة ومفيدة لفهم البشر والمجتمع، ونتيجة لذلك، لقد شَهِدَتِ العديدَ من الاشتقاقات المختلفة والمفاهيم الإضافية، ومن ذلك مثلاً:

- **عدم وضوح الدّور:** هو حالة يعاني منها الفرد مشكلة تحديد الدّور الّذي يجب أن يقوم به.
- **صراع الدّور:** وهذا ينتج عندما يصادف الفرد التوتّرات نتيجة للأدوار غير المتوافقة.
- **إجهاد الدّور:** يشير إجهاد الدّور إلى الإحساس بالصّعوبة في إنجاز التزامات الدّور، مقارنة مع صراع الدّور، حيث إنّ التّوتّر يكون بين دورَيْن متنافسَيْن، أمّا التوتّر في إجهاد الدّور فإنّه يجيء من دور واحد فقط.
- **الانفصال عن الدّور:** هو يعني إبداء الانفصال بين الفرد ودوره المفترض.
- **تقبّل الدّور:** يشير تقبل الدّور إلى التّبنّي الكامل للدّور، عندما يتقبّل الدّور حقًّا تختفي الذّات بالكامل في الدّور. (*http*://en.wikibooks.org:2009)

٣/٢ نظرية الاختيار العقلاني:

تسترشد نظرية الاختيار العقلاني بالافتراض الّذي يقول: إنّ البشر عقلانيّون، يبنون أفعالهم على ما يرون أنّه أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهدافهم. وفي عالم نادر الموارد فإنّ ذلك يعني الحساب المتواصل لخيارات الوسائل في مقابل خيارات الغايات، ثمّ الاختيار من بينها. ومن هنا جاء مصطلح **الاختيار العقلاني**، كما أنّ أفضل النّماذج النّظرية لمدخل الاختيار العقلاني في علم الاجتماع هي تلك الّتي ارتبطت بنظرية التّبادل الاجتماعيّ، ويرى منظرو التّبادل الاجتماعي أنّ التّفاعل الاجتماعي تبادل لسلع ملموسة وغير ملموسة، تبدأ من الغذاء والمسكن، وتمتدّ إلى القبول الاجتماعي والتّعاطف. ويختار النّاس المشاركة أو عدم المشاركة في التّبادل بعد أن يدرسوا تكلفة خيارات الأفعال ومكافأتها، فيختارون الأكثر جاذبية. (Ruth A. Wallace and Alison Wolf,1995: 279).

والفكرة الأساسية في نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory) هي أنّ أنماط السّلوك في المجتمع تعكس الاختيارات الّتي يقوم بها الأفراد في سعيهم لزيادة المنفعة والفائدة وتقليص الخسائر والتكلفة. بمعني آخر يتّخذ الناس قراراتهم حول أفعالهم بمقارنة تكلفة وفائدة أنواع مختلفة من خيارات الفعل. نتيجة لذلك، تنمو أنماط السّلوك داخل المجتمع نتيجة لتلك الاختيارات. ويري James S. Coleman أنّ نظرية الاختيار العقلاني تركز على الفاعلين الّذين ينظر إليهم على أنّ لهم مقاصد محدّدة، وأنّ أفعالهم تهدف إلى تحقيق أهداف وغايات معينة ضمن خيارات محدّدة.

وتهتمّ هذه النّظرية بحقيقة أنّ الفاعلين يقومون بأفعالهم؛ لتحقيق أهداف تنسجم مع التسلسل الهرمي لخياراتهم، كما أنّ الفاعلين يسعون لتحقيق أكبر قدر من المنافع والفوائد، إضافة إلى ما تقدّم ثمّة قضيّتان تكتسبان أهمية خاصّة في نظرية الاختيار العقلاني، **أُولَاهما** تتعلق بآلية التّجميع، حيث إنّ مجموعة من الأفعال الفردية تتّحد؛ لتكون منتجًا اجتماعيًّا. **والثّانية** هي أهمية المعلومات في مسالة اتّخاذ الخيارات العقلانية، فقد أصبح من المسلّم به أنّ كمية المعلومات المتاحة ونوعيتها على درجة عاليّة من التّغيّر، وأنّ هذا التّغيّر يمارس تأثيرًا عميقًا على خيارات الفاعلين. (١٦٧-١٦٨

:Ritzer, Gorge,٢٠٠٣). كما يرى Elster أنّ التفسير الاختياري العقلاني الكاف للفعل يكون بناءه كما يلي:

- يجب أن يوضح أنّ الفعل هو الوسيلة الوحيدة والأمثل لتحقيق رغبات الفاعل بافتراض المعتقدات الوحيدة، والأمثل بالنسبة للدّليل الوحيد الأمثل المتوفّر له. (Elster,Jon,1985:71).

٣/ الإطار المنهجي

١/٣ مقدمة:

يعرض هذا الجزء نوع الدراسة ومنهجها وعينتها ، وعملية جمع البيانات.

٢/٣ نوع الدّراسة:

تنتمي هذه الدّراسة إلى الدّراسات الوصفية التّحليلية من حيث إنّها تقوم بتحليل عدد من دراسات الطّلاق في المجتمع السّعوديّ.

٣/٣ منهج الدّراسة:

تستخدم هذه الدّراسة منهج تحليل المضمون، حيث تقوم بتحليل مضمون أهمّ دراسات الطلاق الّتي أجريت في المجتمع السّعوديّ؛ للتعرّف على النّظريات الّتي استخدمتها، وأهمّ النتائج التي توصّلت إليها تلك الدّراسات.

٤/٣ عينة الدّراسة:

اختارت الدّراسة عدد (٩) دراسات أُجْرِيَتْ على الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، في الفترة من ١٤٠٧هـ إلى ١٤٢٩هـ، وقامت بتحليل مضمونها للتعرّف علي النّظريات الاجتماعية التي استخدمتها والنّتائج الّتي توصّلت إليها.

٥/٣ جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدّراسة على العمل المكتبي لجمع بياناتها، حيث استخدم الباحث فهارس المكتبات السّعوديّة الأساسية - مثل مكتبة الملك عبد العزيز، ومكتبة الملك فهد، ومكتبة الملك سلمان بجامعة الملك سعود؛ لتحديد واختيار دراسات الطّلاق الّتي تتوافق مع أهداف الدّراسة.

٤/ الدّراسات الّتي تناولت الطّلاق في المجتمع السّعوديّ

١/٤ مقدّمة:

يسعي هذا الجزء إلى استعراض موجز لعدد من الدّراسات الّتي تناولت موضوع الطّلاق في المجتمع السّعوديّ. وبما أنه ليس من الممكن عمليًّا استعراض كلّ دراسات الطّلاق في ذلك المجتمع في هذا الحيز، فإنّ البحث سيركز على أهمّ الدّراسات وأحدثها، وبخاصة تلك الّتي تناولتْ أسباب الطّلاق، فيركز على استعراض - بشكل خاصّ - الإطار النّظري للدّراسة، بالإضافة إلى تفسير الدّراسة المستعرضة لظاهرة الطّلاق في المجتمع السّعودي؛ لكي نتمكن من تحديد وتقييم الأطر النّظرية الّتي اسْتُخْدِمَتْ في دراسة الطّلاق، ومدى ملائمتها والنّجاحات والإخفاقات الّتي لازمتها.

٢/٤ أهمّ الدراسات الّتي تناولت موضوع الطّلاق:

١/٢/٤ دراسة نورة عبد الله الهزاني، العوامل المؤدية للطّلاق في الأسرة السّعودية المعاصرة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

أوضحت الباحثة أنّ بحثها يهدف إلى دراسة ظاهرة الطّلاق في المجتمع العربيّ السّعوديّ، كما يهدف لتحليل العوامل المؤدّية إلى الطّلاق في الأسرة السّعوديّة المعاصرة، مستخدمة بيانات وثيقة محكمة الضّمان والأنكحة، وبيانات الدّراسة التكميلية الّتي أجرتها الباحثة على عينة من حالات الطّلاق الّتي نظرت في محكمة الضّمان والأنكحة بمدينة الرّياض (الهزاني، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م:١٣٧)

ويلاحظ أنّ هذه الدّراسة لم تستخدم إطاراً نظريًّا يستند على إحدى النّظريات المعروفة في علم الاجتماع. وفي الفقرة الرّابعة من الفصل الّذي أسمته الإطار النّظري أوردتْ بعض الأدبيّات العامّة عن الأسرة ونمط العائلة "الباتريباركية" (الهزاني، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م:٤٤). ثمّ أضافت أنّ من رأيها أنّ قضية الطّلاق قضية مجتمعية وتتطلّب فهمًا واضحًا لعواملها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والحضارية، الّتي نتجت على أثرها الصراعات في المجتمع المعاصر نتيجة حدوث تحوّلات في العمليات التّحديثية (الهزاني، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م:٤٥).

وقد أوردت الباحثة أسباب الطّلاق مرتبة حسب الأهمية على النّحو الآتي:

١/ عدم التّوافق الطّبيعيّ والنّفور، وعدم تلاؤم الطّباع.٢/ سوء سلوك الزّوجة، وسوء عشرتها، وعدم طاعة أمر زوجها.٣/ مشاكل خاصّة لم يفصح عنها المبحوث، وتشمل المرض ومشاكل شخصية، كما تشمل المعاشرة الزّواجية.٤/ تدخّل الأهل٥/ عدم الإنجاب. (الهزاني، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م:١٢٦).

٢/٢/٤ دراسة ثروت شلبي، الطّلاق والتّغيّر الاجتماعي في المجتمع السّعوديّ: دراسة ميدانية في مدينة جدّة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

على الرّغم من أنّ هذه الدّراسة تعتبر من الدّراسات الرّائدة عن الطّلاق في المملكة العربية السّعودية، إلّا أنّها تعاني من نقص جوهريّ أساسيّ، وهو أنّها لم تحدّد أيّ إطار نظريّ لدراسة الطّلاق، وكلّ ما قامتْ به الباحثة في هذا الاتّجاه هو استعراض بعض الأدبيات والنّظريات الّتي سعَتْ إلى تفسير عملية التّغيّر الاجتماعي. (شلبي، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م: ٢٧-٣٣)، بالإضافة إلى أنّها لم تتبنّ في هذه الأدبيات والنّظريات أيّةً منها لدراسة موضوع التّغيّر، ناهيك عن موضوع الطّلاق.

يمكن لقارئ تلك الدّراسة أن يستشف أنّ الباحثة ترى أن تعليم المرأة واشتغالها وتبنّيها بعض القيم والمفهومات الجديدة، هي الأسباب وراء انتشار ظاهرة الطّلاق، ولم تستطع أن تضع هذه العوامل في قالب نظريّ واضحٍ ومحدّدٍ يفسّر هذه الظّاهرة.

فنعتقد أنّ هذا القصور راجع إلى عدم الوضوح النّظريّ لدى الباحثة النّاجم من عدم تبنّيها إطارًا نظريًّا يستند إلى إحدى النّظريات الاجتماعية المعروفة.

٣/٢/٥ دراسة عبد الله عبد الرّحمن الفيصل: بعض خصائص المطلّقين الاجتماعية في إحدى محاكم الطّلاق في المملكة العربية السعودية، ١٤١١هـ/١٩٩١م:

هدفت هذه الدّراسة إلى تحليل بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية المستخرجة من السّجلات لـ ١٤٢ حالةَ طلاقٍ في إحدى محاكم الرّياض. (الفيصل، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م: ١٨٩).

وعن أسباب الطّلاق فقد بيّنت السّجلات ٢٤ سببًا للطّلاق، كما تبيّن أنّ "عدم التّوافق" بين الزّوجين أكثر الأسباب ذِكْرًا كسبب الطّلاق، يليه تدخّل الأهل في شئون الزّوجَيْن كسبب يحتلّ المقام الثّاني للطّلاق. وإضافة إلى ما سبق، فقد أوضحَتْ الدّراسة أنّ ٧٠٪ من المطلّقين والمطلّقات لم تربطهم صلة قرابة قبل الزّواج (الفيصل، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م: ١٨٩- ١٩٠).

ومن الواضح أنّ نتائج هذه الدّراسة تشير إلى أنّ غالبية المطلّقين من الّذين تزوّجوا زواجًا خارجيًّا، كما أنّ النّتيجة الخاصّة بالمستوى التّعليميّ للمطلّقات والمطلّقين تثير التّساؤلات حول ما يراه عدد من الباحثين في أنّ انتشار التّعليم أحد أسباب انتشار الطّلاق في المجتمع.

وقد استخدم الباحث ثلاث أطروحات نظريّة كإطار نظريّ لدراسته، وهي: منظور القدوة، منظور تماسك الأسرة، والمنظور البنائي.

٤/٢/٥ دراسة سلوى عبد الحميد أحمد الخطيب: الطّلاق وأسبابه من وجهة نظر الرّجل السّعوديّ: دراسة تحليلية لأحد ملفات الضّمان والأنكحة في مدينة الرّياض، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م:

سعت هذه الدّراسة إلى إلقاء الضّوء على ظاهرة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، وعلاقته بالنّظم الاقتصادية والسّياسية والدّينية والتّعليمية والقرابية السّائدة، كما هدفت إلى الكشف عن أهمّ العوامل الاجتماعية المؤدّية إليه من وجهة نظر الرّجل السّعوديّ. وقد اعتمدَتِ الباحثة في دراستها على تحليل بيانات ٢٤ حالةَ طلاقٍ وردت إلى محكمة الضّمان والأنكحة في الرّياض عام ١٤٠٦هـ، وأهمّ التّساؤلات الّتي طرحتها الدّراسة: ما أهمّ المتغيّرات البنائية الّتي ترتبط بظاهرة الطّلاق في المملكة؟ وما أهمّ أسباب الطّلاق من وجهة نظر الرّجل السّعوديّ؟ (الخطيب،١٤٢٣هـ/ ١٩٩٣م: ٢٠٨-٢٠٩).

استخدمَتِ الباحثة النّظرية الوظيفية والنّظرية البنائية الوظيفية كإطار نظريّ للدّراسة، حيث أوردَتْ أنّ أنصار النّظرية الوظيفية يرون أنّ لكلّ فرْدٍ من أفراد المجتمع مجموعةً من الاحتياجات الغريزية والثقافية. ويحاول كلّ مجتمع إشباع هذه الحاجات عن طريق النّظم الاجتماعية المختلفة السّائدة في المجتمع، وأنّ استمرار أيّ نظام مرهون بالوظائف الّتي يؤدّيها لإشباع هذه الحاجات، وإذا ما فقد هذا الجزء وظيفته فقد وجوده. وأضافت، إذا ما طبقنا هذه النّظرية على ظاهرة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ نجد أنّ الطلاق هو النّتيجة الطبيعيّة لزواج عجز عن تحقيق أهدافه ووظائفه، فالفرد منّا عادة ما يدخل المؤسسة الزّواجية ولديه مجموعة من الاحتياجات، فإذا ما عجز الزّواج عن تحقيق بعض هذه الاحتياجات الّتي وجد من أجلها، قرّر أحد الطّرفين أو كلاهما إنهاء الزّواج. (الخطيب،١٤٢٣هـ/ ١٩٩٣م: ٢١٤-٢١٥).

وأخيرًا، قامَتِ الباحثة بشرح أسباب الطّلاق من وجهة نظر الرّجل السّعوديّ، وهي: اختلاف الطّباع، والنّفور الطّبيعي، وتدخل الأهل، وسوء عشرة الزّوجة، وبناء على طلب الزّوجة، واختلاف جنسية الزّوجة، وفارق السّنّ بين الزّوجين، وعدم الإنجاب، ومرض أحد الزّوجين، والزّواج من أخرى، وعمل الزّوجة، والعامل الجنسيّ. (الخطيب،١٤٢٣هـ/ ١٩٩٣م: ٢٣٢-٢٤١).

٥/٢/٤ دراسة سليمان بن عبد الله العقيل، ظاهرة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م:

أعدّت هذه الدّراسة بتكليف من وزارة الشّؤون الاجتماعية، وهدفت إلى عدّة أهداف، منها:

١/ التّعرّف على حجم ظاهرة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ.

٢/ معرفة الأسباب الّتي تؤدّي إلى الطّلاق من كلا الطّرفين (الزّوج والزّوجة).

استخدمت الدّراسة مناهج كمية (المسح الاجتماعي، الدّراسة الإحصائية)، ومناهج كيفية (دراسة الحالة والمقابلات المتعمّقة) لجمع بيانات الدّراسة عن طريق العينة من مجتمع البحث المكوّن من ثلاثة قطاعات، وهي: الإجرائيون (القضاة)، والمتردّدون (طالبو الطّلاق)، وأفراد من المجتمع السّعوديّ (موجّهون في إدارات الإشراف التّربويّ) (العقيل، ١٤٢٦هـ:٩٥-٩٦).

توصّلت الدّراسة إلى عدد من النّتائج المهمّة حول موضوع الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، منها:

١/ يعود الطّلاق لأسباب عديدة، منها: الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والثقافية وغيرها. وقد أوضحت الدّراسة الحالية أنّ نحو ٦١٪ من المطلّقات والمطلّقين يرون أنّ تدخّل أهل الزّوجة كان سبَبًا في إنهاء الحياة الزّوجية، ويأتي في المرتبة الثّانية عدم الالتزام الدّينيّ والأخلاقي، من دوافع الطّلاق ٥٥,٨٪، ويلي ذلك عدم التّكافؤ الاجتماعي ٥١,١٪، وعدم التّكافؤ الثّقافي ٤٨,٩٪، ويعكس ارتفاع هذه الأسباب سوء الاختيار لدى طرفي الزّواج، فما زال اختيار الزّوجة في المجتمع العربيّ السّعوديّ يتم بطرق تقليدية، كالخاطبة، أو الأهل، وليس بمحض إرادة طرفي الزّواج.

٢/ أوضحت نتائج الدّراسة أنّ نحو ثلث أفراد العينة يعتقدون أنّ عمل الزّوجة ومواصلة تعليمها يعدّ من الأسباب الّتي تؤدّي إلى إنهاء الحياة الزّوجية، ويرى بعض المطلّقين أنّ العمل يعطي المرأة استقلالًا ماديًّا عن زوجها. (العقيل، ١٤٢٦هـ:٩٥-٩٦).

عرضت الدّراسة النّظرية الوظيفية كنظرية مفسّرة بنفس الطريقة الّتي عرضتها بها سَلْوَى الخَطِيب في دراستها عن أسباب الطّلاق من وجهة نظر الرّجل السّعوديّ، الّتي عرضناها آنِفًا (العقيل،١٤٢٦هـ:٤٢-٤٤).

لذلك؛ نعيد هنا ماذكرناه سابقاً، أنّ النّظرية الوظيفية لا تصلح لتحليل الحالات الفردية، أو البُنَى الاجتماعية الصّغرى، وأنّ خروج فرد، أو أفراد من نظام اجتماعيّ ما، أو عدم الدّخول فيه، من الأساس، ولا يعني نهايةَ ذلك النّظام، أو توقّفه عن الوجود.

وحدّدت الدّراسة نظرية التّبادل الاجتماعي كنظرية ثانية مفسّرة. وقدم الباحث تلخيصًا جيّدًا لبعض جوانب هذه النّظرية (العقيل، ١٤٢٦هـ:٤٤-٤٥)، ثمّ عَرَضَ كيفيةَ تفسير هذه النّظرية لظاهرة الطّلاق في أنّ الطّلاق يقدّم حلولًا لكثير من النّاس، وأنّ الطّرف المتضرّر (الزّوج، أو الزّوجة) يطرح البدائل وموازنة الأمور، وعرض السّلبيات والإيجابيات للطلاق والحياة المعاشة لهذا الطّرف، كما عرض السّلبيات والإيجابيات والرّؤية للحياة الّتي يسعى إليها كلاهما بعد الانفصال، ومن ثمّ السّعي لإيقاع الطّلاق بعد القناعة بإيجابياته (العقيل، ١٤٢٦هـ:٤٦).

وهنا نودّ الإشارة إلى أنّ الباحث لم يضمّن عرضه لنظرية التّبادل الاجتماعي التّطوّراتِ النّظريةَ اللّاحقةَ والمهمّةَ، في هذه النّظرية الّتي أدّت إلى ظهور نظرية جديدة عُرِفَتْ بنظرية الاختيار

العقلانيّ Rational Choice Theory الّتي حقّقت نجاحات مهمّة في دراسة قضايا الزّواج والطّلاق وغيرهما من القضايا الاجتماعية، كما سنبين لاحقاً.

والنّظرية الثّالثة الّتي حدّدتها الدّراسة كنظرية مفسّرة، هي نظرية الدّور، حيث أورد الباحث أنّ نظرية الدّور تنطلق من فكرة أنّ المجتمع عبارة عن مجموعة مراكز اجتماعيةٍ مترابطةٍ ومتضمنةٍ أدوارًا اجتماعيّةً يمارسها الأفراد الّذين يشغلون هذه الأدوار. وتستند إلى مفهوم التوقّعات المتّصلة بهذه المراكز الاجتماعية في أنواع مختلفة من التّوقّعات الّتي تحدّد تصرّفات الأفراد، وتتّصل ببعضها لتكون شبكة من العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع. (العقيل، ١٤٢٦هـ:٤٦). ويرى الباحث أنّ بعض حالات الطّلاق يمكن أن تفسّر في إطار التّناقض بين توقّعات الفرد وتوقّعات المجتمع. (العقيل، ١٤٢٦هـ:٤٨).

وهنا أيضًا نجد أنّ الباحث قدّم عرضًا غيرَ مكتمل لنظرية الدّور، ولم يورد العديد من المفاهيم المهمّة الّتي تتعلّق بدور أو أدوار الفرد في المجتمع. والدّور المعني به هنا هو دور الفرد وكيفية أدائه، وليس دور التّوقّعات وكيفية تأثيرها.

ونلاحظ كذلك أنّ الباحث لم يوضّح كيف استخدم هذه النّظريات لتفسير البيانات الميدانية للدّراسة، بمعنى أنّه لم يوضّح لنا حالات الطّلاق الّتي يمكن تفسيرها وِفْقًا للنّظريّة الوظيفية، أو نظرية التّبادل الاجتماعيّ، أو نظرية الدّور. كما أنّه لم يربط بين نتائج الدّراسة وإطارها النّظري.

٦/٢/٤ دراسة آمال عبد الله الفريح: التكيّف الشّخصيّ والاجتماعيّ والأسريّ والاقتصاديّ للمرأة السّعودية المطلّقة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م:

هدفت هذه الدّراسة إلى تقصّي مدى تكيّف المرأة السّعودية المطلّقة شخصيًّا واجتماعيًّا وأسريًّا واقتصاديًّا في مرحلة الطّلاق، وأثر بعض المتغيّرات الأخرى على تكيّفها. (الفريح،١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م: ١٤).

وعلى الرّغم من أنّ هذه الدراسة تناولتْ مرحلة ما بعد الطّلاق، إلّا أنّنا ضمناها في هذا الاستعراض؛ لأنّها تناولتْ في جانب منها أسباب الطّلاق.

وقد استخدمت الباحثة منهج البحث الاجتماعي بالمعاينة كمنهج رئيس. (الفريح،١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م: ٧٧).

وفي الإطار النّظريّ عرضت الباحثة ثلاث نظريات كنظريات مفسّرة لظاهرة الطّلاق والتّكيّف معه، وهي: النّظرية التّبادلية، ونظرية الدّور، ونظرية الأزمة. (الفريح،١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م: ١٩-٢٠). توصّلت الدّراسة إلى عدد من النّتائج المهمّة حول أسباب الطّلاق حيث أنّ المطلّقات أرجَعْنَ أهمّ أسباب الطّلاق إلى اختلاف وجهات النّظر بين الزّوجين، وعدم التّفاهم والاتّفاق، إضافة إلى

التدخّل من قبل أهل الزّوجين في حياتهما الأسرية، كما كان هنالك سببٌ آخر ملفّت النّظر، وهو عدم احترام الزّوج للزّوجة وسوء معاملته لها. (الفريح،١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م: ٢٨٧-٢٨٩).

وسبق أنْ أشرنا إلى أنّ هذه الدّراسة استخدمت النّظرية التّبادلية، ونظرية الدّور، ونظرية الأزمة، كنظريات مفسّرة لأسباب الطّلاق والتّكيّف معه، فبالنّسبة للنّظرية التبادلية ترى الباحثة أنّ مبدأ التّبادلية قد اسْتُخْدِمَ بطرق مختلفة لتفسير أسباب الطّلاق على المستوي الفردي، وقد أُضِيف إليه مفهوم البدائل والخيارات الّتي تفيد بأنّ الفرد يوازن بين الخسارة والرّبح، وهذه المقارنة أو الموازنة تؤدّي إلى الاختيار (الفريح،١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م: ٢٨٧-٢٨٩). لذلك، فربّما كان هذا أفضل عرض وتطبيق لنظرية التّبادل الاجتماعيّ من بين الدّراسات الّتي عرضناها، والّتي استخدمت هذه النّظرية. حيث يتجلّى ذلك - مثلًا - في النّتيجة الّتي أشارت إليها الدّراسة، والّتي أوضحت أنّ أكثر من نصف العينة كانت الطّرف المبادر بطلب الطّلاق أي اختياره. هذا، على الرّغم من أنّ الباحثة لم تضمن عرضها نظرية التّبادل الاجتماعي وتطبيقها إيّاها التّطوراتِ النّظريةَ اللّاحقة، وتحديدًا نظرية الاختيار العقلانيّ.

أمّا بالنسبة لنظرية الدّور فقد قدّمت الباحثة تلخيصًا جيّداً لها، على الرّغم من أنها لم يضمّن العديد من المفاهيم الحديثة في هذه النّظرية، الّتي نعتقد أنّها مفيدة جدًّا في دراسة تكيّف المطلّقة مع دورها الجديد، أي دور المطلّقة، كما سنرى ذلك لاحقاً.

٧/٢/٤ دراسة صالح بن محمد الصّغير: التّوافق الزّواجي في المجتمع السّعوديّ، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

أعدّت هذه الدّراسة بتكليف من وزارة الشّئون الاجتماعية، وهدفت إلى عدّة أهداف منها الكشف عن أنماط التّوافق الزّواجي ومشكلاته الأكثر شيوعًا في المجتمع السّعوديّ، ومحدّداته، وتحليل إبعاده، وعناصره المشتقّة من الخلفية الثّقافية للمجتمع السّعوديّ. (الصغير، ١٤٢٨هـ: ١٣).

وعلى الرّغم من أنّ هذه الدّراسة ليست عن الطّلاق إلّا أنّنا ضمناها في هذا العرض نسبة لارتباط التوافق الزّواجي بظاهرة الطّلاق، حيث إنّ تحقّق التّوافق الزّواجي يقلّل من معدّلات الطّلاق في المجتمع.

وقد عرّفت الدّراسة التّوافق الزّواجي بأنّه يعني قيام الزّوجين بوظائفهما، ونجاحهما في القيام بهذه الوظائف، وهو يتضمّن الرّضا عن الزّواج والسّعادة الزّوجية. (الصغير، ١٤٢٨هـ: ٣١).

وهذه الدّراسة دراسة وصفية تحليلية، تستخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة (الصغير، ١٤٢٨هـ: ٦٢)، وتمّ اختيار عينة الدّراسة من الأزواج والزّوجات المسجّلين في مراكز الرّعاية الصّحيّة الأوليّة في مدينة الرّياض، وبلغ حجم العينة ٤٩٣ فرداً (الصّغير، ١٤٢٨هـ: ٧٢،٧٦).

وقد توصّلت الدّراسة إلى عدد من النّتائج المهمّة حول التّوافق الزّواجي في المجتمع السّعوديّ منها:

١/ أشارت الدّراسة إلى أنّ التّشابه، أو الاختلاف في المستوى التّعليميّ بين الزّوجين لا يحدّد مستوى التّوافق الزّواجي لديهما.

٢/ ثمة فروق جوهرية بين المتزوّجين من بيئتهم، والمتزوّجات من بيئة أخري، في التّوافق الزّواجي لصالح المتزوّجين من البيئة نفسها.

٣/ أوضحت الدّراسة أنّ التوافق الزّواجي لدى الذّكور أكبر من التّوافق الزّواجي لدى الإناث.

٤/ أشارت الدّراسة إلى أنّ التوافق الزّواجي يرتفع بزيادة فترة الخطبة.

٥/ هناك دلالة إحصائية بين التّوافق الزّواجيّ ومدّة الزّواج، فكلّما طالَتْ مدّة الزّواج وَادَ التّوافق الزّواجي.

٦/ أوضحت الدّراسة أنّ التّوافق الزّواجي يقلّ بزيادة عدد الأبناء.

٧/ توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين التّوافق الزّواجي ودخل الأسرة، أي أنّه كلّما زاد الدّخل ارتفع التّوافق الزّواجي.

٨/٢/٤ دراسة سلوى عبد الحميد الخطيب: الطّلاق والتّغيّر الاجتماعي في المجتمع السّعوديّ،١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م:

هدفت هذه الدّراسة إلى عدّة أهداف، هي :

١/ التّعرّف إلى أهمّ التّغيّرات الاجتماعية الّتي اجتاحت المجتمع السّعوديّ المعاصر.

٢/ الكشف عن حجم ظاهرة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ.

٣/ الكشف عن أهمّ عوامل الطّلاق من وجهة نظر مجموعة من النّساء السّعوديّات المطلّقات (الخطيب،١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م:١٤).

وبالنّسبة لمنهج الدّراسة فقد قامت الباحثة بدراسة ثلاثين حالة سيدة سعودية مطلّقة عن طريق المقابلة المتعمّقة والأسئلة المفتوحة (الخطيب،١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م:١٤).

عرضت الباحثة عددًا من النّظريات الاجتماعية المفسّرة أسباب الطّلاق، هي: النّظرية الوظيفية، والنّظرية البنائية الوظيفية، والنّظرية التّفاعلية الرّمزية، والنّظرية التّبادلية. واختارت النّظرية التّبادلية كإطار نظريّ لدراستها (الخطيب،١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م:-١٥١٤).

وبعد عرضها عدد تسعة حالاتٍ من المطلّقات، ومراحل الطّلاق من واقع الحالات، حدّدت الباحثة أهمّ أسباب الطّلاق من واقع نتائج الدّراسة فيما يلي:

١/ سوء الأخلاق ٢/ اختلاف طباع الزّوجين ٣/ تدخّل الأهل. ٤/ ظهور أنواع من الزّواج مثل المسيار والمسفار ٥/ الضّغوط الاقتصادية والمالية ٦/ الجفاف العاطفي ٧/ طريقة الزّواج ٨/ الإدمان ٩/ عدم التّأنّي في اتّخاذ قرار الزّواج ١٠/ الخيانة الزّوجية ١١/ عدم القدرة على مواجهة المشكلات ١٢/ العامل الجنسيّ ١٣/ عدم الإنجاب (الخطيب،١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م: ٣٢-٣٦).

ومن إيجابيات هذه الدّراسة رغم صغر حجم عينتها، أنّها قدّمت بيانات حديثة عن أسباب الطّلاق من وجهة نظر المرأة المطلّقة، غير أنّ مثلها مثل الدّراسات السّابقة الّتي تعاني من القصور في الإطار النّظريّ. فقد اختارت الباحثة النّظرية التّبادلية كإطار نظريّ لدراستها، حيث أوردت أنّ النّظرية الأساسية لهذا البحث هي النّظرية التّبادلية الّتي ترى أنّ المرأة أو الرّجل عندما يتّخذ أحدهما قرار الطّلاق، فلا بدّ - أنّه أو أنّها - أن تصل المرحلة الّتي ترى أنّ خسائرها من هذه العلاقة الزّوجية الفاشلة تفوق المكاسب الّتي توفّرها لها قبل أن تتّخذ قرار الطّلاق (الخطيب،١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م:١٧).

ونلاحظ أنّ الإطار النّظريّ لهذه الدّراسة هو النّظرية التبادلية، وقد سبق استخدامه في دراسة (العقيل، ١٤٢٦هـ) الّتي استعرضناها سابقًا، واستخدام هذه الدراسة له أدّى إلى أن تنطبق عليها نفس جوانب القصور النّظري الّتي أشرنا إليها عند مناقشتنا دراسة العقيل، إذْ إنّ الباحثة لم تضمن عرضها نظرية التّبادل الاجتماعي (التي سمّتها النّظرية التّبادلية) التّطوّرات النّظرية اللّاحقة والمهمّة في هذه النّظرية الّتي أدّت إلى ظهور نظرية الاختيار العقلاني Rational Choice Theory والتي حقّقت نجاحات مهمّة في دراسة قضايا الزّواج والطّلاق وغيرهما من القضايا الاجتماعية، كما سنبيّن ذلك لاحقًا.

٩/٢/٤ دراسة خالد بن عمر الرّديعان، طلاق ما قبل الزّفاف: أسبابه وسمات المطلّقين، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

تتميّز هذه الدّراسة بأهمية خاصّة، حيث إنّها تناولت موضوع الطّلاق في المجتمع السّعوديّ من زاوية مختلفة عن كلّ الدّراسات الّتي عرضناها حتّى الآن، إذْ إنّها درست الطّلاق قبل الزّفاف، أي قبل بداية الحياة الزّوجية.

انطلقت الدّراسة من عدد من التّساؤلات عن المقصود بطلاق ما قبل الزّفاف والأسباب الّتي تدفع بعض الشّباب الذّكور إلى الطّلاق قبل الزّفاف، وخصائص المطلّقين، والطّرق الّتي اتّبعها أفراد العينة في البحث عن شريكة (الرّديعان، ١٤٢٩هـ:١٦).

وبالنّسبة للإطار النّظريّ، فقد عرّفت الدّراسة الطّلاق المبكّر بأنّه: "حدوث الطّلاق بشروطه المعروفة شرعًا عدا أنّه طلاق يقع قبل الزّفاف، أي قبل دخول الزّوج بالزّوجة، وحدوث المعاشرة، أو الاتّصال الجنسيّ بينهما" (الرّديعان، ١٤٢٩هـ:١٩).

استخدمت الدّراسة النّظرية الوظيفية كإطار نظريّ، حيث يرى الباحث أنّ ارتفاع معدّلات الطّلاق لا بدّ أن يكون مؤشّراً إلى خلل وظيفيّ dysfunction في النّسق العائليّ والتّنشئة الاجتماعية، أو بسبب خلل آخر في النّسق القيمي "موجهات الفعل" كما يشير إلى ذلك تالكوت بارسونز، وروبرت ميرتون، وغيرهما. وتعتقد نكي هارت (١٩٧٦م) إنّ حدوث الطّلاق يمكن تفسيره وظيفيًّا، فهو يشير إلى تحوّلات عميقة في النّسق القيمي في المجتمع، وإنّ أيّ تحليل سوسيولوجيّ لظاهرة الطّلاق لا بدّ أن ينطلق بالدّراسة من ثلاثة متغيّرات تشير في المحصلة النّهائية إلى ما طرأ على نسق القيم الاجتماعية التّي هي : الزّواج كقيمة اجتماعية، والمشاحنات بين الزّوجين، وسهولة فصم عري العلاقة الزّوجية (الرّديعان، ١٤٢٩هـ:٢٧-٢٩).

ومن حيث المنهج، تقع الدّراسة في نطاق الدّراسات الوصفية، من حيث تَسَلُّط الضّوء على عدد محدود من الحالات، ودراستها عن كثب بشكل مركّز. وكانت الحالات المدروسة ٢٣ مطلّقًا من الذّكور الّذين تراوحت أعمارهم بين ٢٤ - ٣٢ سنة ممّن مرّوا بتجربة الطّلاق، ولم يتسنّ للباحث الحصول على عينة من الإناث (الرّديعان، ١٤٢٩هـ:٤١).

أمّا عن أسباب الطّلاق المبكر فقد أظهرت الدّراسة عدّة أسباب نلخّصها فيما يأتي:

١/ تضارب رغبات الشّاب مع رغبات أسرته ٢/ عدم معرفة الطّرفين بعضهما بشكل جيّد قبل عقد القران ٣/ اختلاف توقّعات كلّ طرف، حيث تبيّن أنّ لدى كلّ طرف (الشّاب والفتاة) تصوّرًا غير دقيق فيما يمكن أن يحصل عليه كلّ منهما من الطّرف الآخر ٤/ بروز شروط من قبل إحدى الأسرتَيْن ما تمّ تجاهلها أو نسيانها عند كتابة عقد القران ٥/ عدم تجانس الطّرفين فكريًّا وثقافيًّا وتباين آرائهم (الرّديعان، ١٤٢٩هـ:٧٨-٨٤).

ونعتقد أنّ الوظيفية لا توفّر الإطار النّظريّ المناسب لهذه الدّراسة؛ لأنّها تستطيع تفسير نتائجها ولذلك ينطبق عليها ما ذكرناه سابقًا عند مناقشتنا دراسة الخطيب ١٤١٣هـ/١٩٩١م، ودراسة العقيل ١٤٢٦هـ. ونضيف هنا أنّ النّظرية الأنسب لفهم اختلاف القيم بين الأجيال هي نظرية الصّراع الحديثة الّتي طوّرها رالف داهريندورف (١٩٢٩- ٢٠٠٩م)، مع اعتقادنا أنّ أسباب الطّلاق المبكر التي أظهرتها هذه الدّراسة لا تندرج تحت إطار من اختلاف أو صراع القيم بين الأجيال، وإنّما يجب النّظر إليها من خلال أطر نظرية أُخْرَى تركّز على دور الزّوج والزّوجة (نظرية الدّور) وعملية الاختيار للزّواج (نظرية الاختيار العقلاني).

وكما أشرنا سابقًا، أنّ أهمية هذه الدّراسة تكمن في أنّها أبرزت الأهمية القصوى في معرفة أطراف الزّواج بعضها بعضًا (الزّوج، والزّوجة، وأسرهما)، وهو ما توفّر هنا خلال فترة العقد، حيث مثّلت هذه الفترة - بالنّسبة إلى حالات الدّراسة - فترة التّعارف قبل بداية الحياة الزّوجية. وعلى

الرّغم من تباين نوع التّعارف وعمقه بين أطراف الزّواج عامّة والأزواج خاصّة، إلّا أنّ هذا التّعارف أفضى إلى حقيقة مهمّة، وهي أنّ هذا الزّواج لا يمكن أن يستمرّ ليختار الطّرفَيْن أحدهما أو كلاهما الطّلاق المبكّر.

٥/ أطر نظرية بديلة لدراسة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ

١/٥ مقدّمة:

يهدف هذا الجزء إلى عرض الأطر النّظرية البديلة المقترحة لدراسة الطّلاق في المجتمع السعودي، تلك الأطر التي تتمثل في نظرية الدّور، ونظرية الاختيار العقلانيّ. وفي الفصل السّابق عرضنا أهمّ الدّراسات الّتي تناولت الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، حيث لاحظنا أنّ دراسة نورة الهذانى (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م)، ودراسة ثروت شلبي (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، لم تستخدما أطرًا نظريّة محدّدة. واستخدمت دراسة غيد الله الفيصل (١٤١١هـ/ ١٩٩١م) منظورات القدوة والتّماسك الأسريّ والمنظور البنائيّ. كما استخدمت دراسة سلوى الخطيب (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م) النّظرية الوظيفية والنّظرية البنائية الوظيفية. وكذلك دراسة العقيل (١٤٢٦هـ) الّتي استخدمت النّظرية الوظيفية، ونظرية التّبادل الاجتماعي، ونظرية الدّور. و استخدمت دراسة آمال الفريح النّظرية التّبادلية، ونظرية الدّور، ونظرية الأزمة. واستخدمت دراسة سلوى الخطيب (١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م) أيضًا النّظرية التبادلية. أمّا دراسة الرّديعان (١٤٢٩هـ) فقد استخدمت النّظرية الوظيفية.

ويلاحظ أنّ بعض هذه الدّراسات قد استخدمت نظرية الدّور كإطار نظريّ، لكن - كما أشرنا إلى ذلك سابقًا - لم تضمن أطرها النّظريّة التّطوّراتِ الحديثةَ في هذه النّظرية، وهو ما سنعمل على توضيحه في عرضنا نظريةَ الدّور كبديل مقترح لدراسة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ.

أمّا الإطار النّظريّ الثّاني المقترح كبديل فهو نظرية الاختيار العقلانيّ، وكما يلاحظ أنّ أيّ من الدّراسات الّتي عرضناها لم تستخدم هذه النّظرية، سوى أنّ بعضها قد استخدم نظرية التّبادل الاجتماعي الّتي تعدّ إحدى الرّوافد المهمّة لنظرية الاختيار العقلانيّ.

وبعد عرض هاتين النّظريّتَيْن، سنحاول تطبيق كلّ منهما على ظاهرة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، وذلك بالنّظر في أسباب الطّلاق من واقع الدّراسات الّتي عرضناها هنا، ثمّ تصنيف هذه الأسباب لنرى أيًّا منها يمكن أن يفسّر بنظرية الدّور، وما يمكن أن يفسّر بنظرية الاختيار العقلانيّ.

٢/٥ تطبيق نظرية الدّور على الطّلاق في المجتمع السّعوديّ:

بعد أن عرضنا نظرية الدّور، نحاول فيما يأتي تطبيقها على أسباب الطّلاق في المجتمع السّعوديّ. وقد وجدنا أنّ حوالي سبعة وعشرين (٢٧) سببًا - من حوالي واحد وأربعين (٤١) سببًا، وهو جملة الأسباب الّتي حدّدتها الدّراسات الّتي تناولت الطّلاق كأسباب الطّلاق، والّتي عرضناها في الفصل الثّالث - يمكن تفسيره من خلال ثلاثة مفاهيم أساسية لنظرية الدّور، وهي: عدم وضوح الدّور، صراع الدّور، وإجهاد الدّور، وذلك على النّحو الآتي:

٥/ ١/٢ عدم وضوح الدّور:

ويشمل أسبابًا تتعلّق بعدم وضوح الدور بالنسبة للزّوج أو الزّوجة، وعدم وضوح ما يجب أن يقوم به كلّ منهما، وتلك الأسباب هي:

عدم القدرة على مواجهة المشكلات، وعدم طاعة الزّوج،عدم اهتمام الزّوجة بشئون المنزل، الخيانة الزّوجية، كثرة مطالب الزّوجة، عدم احترام الزّوج للزّوجة وسوء معاملته لها، سوء معاملة الزّوجة لزوجها، سوء سلوك الزّوجة وسوء عشرتها، اختلاف توقّعات كلّ طرف، حيث أنّ لدى كلّ طرف (الشّاب، والفتاة) تصوّرًا غير دقيق لما يمكن أن يحصل عليه كلّ منهما من الطّرف الآخر.

٥/ ٢/ ٢/ صراع الدّور:

ويشمل أسبابًا تتعلّق بالصّراع بين دور الزّوج أو الزّوجة، ودور آخر، وتلك الأسباب هي:

- عمل الزّوجة - إصرار الزّوجة على مواصلة تعليمها - الزّواج من أخرى - تدخّل الأهل في شئون الزّوجَيْن، (يكون الصّراع هنا بين دور الزّوج ودور الابن، أو دور الزّوجة ودور الابنة)، - وجود أولاد للزّوج من زوجة سابقة - وجود أولاد للزّوجة من زوج سابق - تضارب رغبات الشّاب مع رغبات أسرته - بروز شروط عند إحدى الأسرتين تمّ تجاهلها، أو نسيانها عند كتابة عقد القران.

٥/ ٣/٢ إجهاد الدّور:

ويشمل أسبابًا تعمل على إعاقة الزّوج أو الزّوجة من القيام بالالتزامات دورهما كاملة، وتلك الأسباب هي:

- عمل الزّوجة - مرض أحد الزّوجين - عدم الإنجاب - الزّواج من زوجة أخرى - عيب خفيّ في أحد الزّوجين - فارق السّنّ الكبير (حيث يكون الزّوج أكبر سنًّا من الزّوجة) - ضعف الإمكانيات المادية للزّوج - وجود أولاد للزّوج من زوجة سابقة - وجود أولاد للزّوجة من زوج سابق.

ونلاحظ أنّ بعض هذه الأسباب تندرج تحت أكثر من مفهوم، كما أنّ إمكانية التّداخل بين ثلاثة مفاهيم واردة، حيث يمكن عدم وضوح الدّور أن يؤدّي إلى صراع بين الأدوار، وهو كذلك يمكن أن

ينتج إجهاد الدّور. ونشير أيضًا إلى أنّ نظرية الدّور وحدها لا تفسّر كلّ أسباب الطّلاق، أي أنّ هنالك أسبابًا عديدةً من أسباب الطّلاق في المجتمع السّعوديّ تتستدعي استخدام نظرية أخرى لتفسيرها.

٣/٥ تطبيق نظرية الاختيار العقلاني على الطّلاق في المجتمع السّعوديّ:

نحاول الآن تطبيق نظرية الاختيار العقلاني على الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، ولكن لنقوم بذلك على الوجه الأمثل، لا بدّ لنا من الرّجوع إلى ما قبل الطّلاق، وما قبل الزّواج تحديدًا، وإلى قرار اختيار الزّواج؛ لنرى كيف يتمّ ذلك الاختيار، وما تأثيره على استمرار الزّواج.

لقد أشارت معظم الدّراسات التي تناولت الطّلاق في المجتمع السّعوديّ إلى أنّ العديد من أسباب الطّلاق يتعلّق بطريقة الاختيار. فمن هذه الأسباب:

- عدم رؤية الزّوجة بعد خطبتها - إكراه المرأة على الزّواج - عدم أخذ رأي الزّوجة - عدم التّوافق الطّبيعي والنّفور - عدم تلاؤم الطّباع - عدم التّكافؤ الاجتماعيّ - عدم التّكافؤ الثّقافي - اختلاف وجهات النّظر بين الزّوجين - عدم التّفاهم والاتّفاق - طريقة الزّواج - عدم التّأنّي في اتّخاذ قرار الزّواج - عدم معرفة الطّرفَيْن بعضهما بعضًا بشكلٍ جيّدٍ قبل عقد القران - عدم تجانس الطّرفَيْن فكريًّا وثقافيًّا - تباين آرائهما.

ومن أسباب الطلاق اعلاه، يتّضح أنّ الكثير من حالات اختيار الزّواج تمّت في غياب معلومات أساسيّة للطّرفَيْن عن بعضهما، وقد يصل غياب المعلومات هذا درجة عدم رؤية الأزواج بعضهما بعضًا، إلّا بعد الزّواج. فمثلًا يرى العقيل: أنّ وجود هذه الأسباب يعكس سوء الاختيار لدى طرفَي الزّواج، حيث لا يزال اختيار الزّوجة في المجتمع العربيّ السّعودي يتمّ بطرق تقليدية، كالخاطبة، أو الأهل، وليس بمحض إرادة طرفي الزّواج. (العقيل، ١٤٢٦هـ:٩٥-٩٦). فطرق اختيار الزّواج بهذا النّحو يمكن اعتبارها طرقا غير عقلانية، إذا نظرنا إليها على ضوء الشّروط التي يرى إلستر (Elster,Jon,1996:1392) ضرورة توفّرها حتى يوصف الفعل بأنّه عقلانيّ.

ويتم الاختيار للزواج في المجتمع السعودي في الكثير من الحالات بطرق وصفها العديد من الدّراسين بأنها ربما تكون قد تكون غير شرعيّة؛ بسبب عدم السّماح للخطّاب بالرّؤية الشّرعية الّتي أقرّها الدّين الإسلاميّ. لذلك بعد أن يتمّ الزّواج وينتقل الأزواج إلى بيت الزّوجة، ويبدأ بعضهم بالتّعرّف إلى بعض، يكتشف العديد منهم أنّهم غير متوافقين، وأنّ طباعهم غير متلائمة، وأنّ بينهم قدرًا كبيرًا من اختلاف وجهات النّظر، وعدم التّفاهم والاتّفاق.

فمثل هذه الحالات الزّواجية قد تنتج أو تتأثّر بأسباب الطّلاق المتعلّقة بعدم المقدرة على القيام بدور الزّوج أو الزّوجة على الوجه الأمثل، وقد عرضنا ذلك سابقًا عند مناقشتنا نظرية الدّور التي تشمل الأسباب الخاصّة بعدم وضوح وصراع الدّور، وإجهاده. وعليه فعندما تجتمع المشاكل النّاتجة عن طريقة الاختيار مع تلك النّاتجة عن عدم وضوح وصراع واجهاد دور الزّوج أو الزّوجة، يقلّ

التّوافق الزّواجيّ، ويصبح الاستمرار في الحياة الزّوجية - للعديد من الأزواج - أمرًا مستحيلً، ويختار أحدهما أو كلاهما الطّلاق.

كما أشارت الدّراسات الّتي عرضناها سابقًا إلى أنّ هناك عواملَ عديدةً تساعد على اختيار الطّلاق في حالة ظهور المشاكل المتعلّقة باختيار الزّواج، أو القيام بدور الزّوج أو الزّوجة، من أهمّ هذه العوامل: الزّواج الخارجيّ (من غير الأقارب)، وعدم وجود أطفال، وعمل الزّوجة. فعندما تظهر في الحياة الزّوجية مشاكلُ طريقة الاختيار مصحوبة بمشاكل أداء الأدوار الزّواجية، مع وجود العوامل المساعدة يصبح الطّلاق اختيارًا عقلانيًّا لأحد الزّوجَيْن أو كلَيْهما.

وربّما يكون أكثر اختيارات الطّلاق عقلانيّة هو الطّلاق المبكّر الّذي وصفتْه دراسة (الرّديعان، ١٤٢٩هـ)، حيث وفّرت فترة عقد القران - بدون إكمال باقي إجراءات الزّواج - فرصة تعرّف الزّوجين بعضهما إلى بعض، واكتشافهما حقيقة أنّهما مختلفَيْن، وأنّ اختيار بعضهما بعضًا لم يكن صحيحًا، فيختاران الطّلاق المبكّر المبنيّ على قدرٍ كافٍ من المعلومات الّتي اتّضحت لبعضهما عن بعض.

ونشير هنا إلى أنّ الكثير من المجتمعات تتيح عملية التّعارف من غير عقد زواجٍ أثناء فترة الخطبة أو قبلها أحيانًا، وإذا ظهر لأطراف الزّواج اختلاف كبير يحدث الافتراق من غير طلاق لأنّ عقد الزّواج لم يكتب أصلًا.

ووصف الطّلاق بأنّه اختيار عقلانيّ يعني أنّ الطّلاق اختيار يقوم به الفرد في سعيه لزيادة المنفعة والفائدة وتقليص الخسائر والتّكلفة.

٦/ خاتمة

هدف هذا البحث إلى دراسة وتقييم الأطر النّظرية المستخدمة في دراسة ظاهرة الطّلاق في المجتمع السّعودي. ورصد أهمّ التّغيّرات الّتي أثّرت على المجتمع السّعوديّ بعد اكتشاف النّفط. ووجد أنّ أهمّ هذه التّغيرات ذات العلاقة بالأسرة السّعودية، وبخاصّة فيما يتعلّق بمواضيع الزّواج والطّلاق الّتي تمثّلت في: انتشار تعليم الإناث - خروج المرأة للعمل - النّمو الحضري - توسّع الحضرية كطريقة للحياة - تأثير العولمة.

والمحصّلة النّهائية لهذه التّغيّرات هي أنّ هذه التّغيّرات خلقَتْ واقعًا اجتماعيًّا جديدًا يختلف كمًّا ونوعًا عمّا كان سائدًا قبله، كما أنّها أوجدَتْ إنسانًا جديدًا - وبلغة علم الاجتماع: فاعلًا جديدًا - يحمل من القيم الاجتماعية ما هي مختلف أيضًا كمًّا ونوعًا عن سابقيه. وأهمّ أنواع التّغيرات على المستوى الفردي هي: توسّع المعارف و المدارك، والاستقلال الاقتصاديّ، والإلمام بتجارب إنسانية من مجتمعات أخرى.

وقد أفضت هذه التّغيّرات إلى تغيّر مهمّ على مستوى القيم، وهو بداية التّحلّل من القيم الجماعية والاتّجاه نحو القيم الفردية. ويعني ذلك أنّ الفرد أو الفاعل أصبح أكثر اهتمامًا بمصالحه الفردية، وأنّ اختياراته تتحدّد إلى حدٍّ كبيرٍ بما يحقّق له زيادةَ المنفعة والفائدة، وتقليص الخسائر والتّكلفة.

وهذا التّغيّر لم يتمّ التّعامل معه كما ينبغي على المستوى النّظري في الغالبية العظمى من الدّراسات التي تناولت الطّلاق في المجتمع السّعوديّ. ويلاحظ هيمنة النّظرية الوظيفية ونسخ قديمة من نظرية الدّور ونظرية التّبادل كأطر نظرية للدّراسات الّتي عرضناها في هذا البحث. وكما بيّنّا سابقًا نعتقد أنّ النّظريّة الوظيفة بتركيزها على الوحدات الاجتماعية الكُبْرى، ومواقفها المحافظة تجاه دراسة التّغيّر الاجتماعيّ كلّها لا تمثّل إطارًا نظريًّا مناسبًا لدراسة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ.

وبالنسبة للدّراسات الّتي استخدمت نظريتي التّبادل الاجتماعي والدّور، فقد استخدمت هذه الدّراسات نسخ قديمة من هذه النّظريات ،ولم تستصحب التّطوّرات اللّاحقة في هاتين النّظريتَيْن. لذلك نجد أنّ هذه الدّراسات على الرّغم ممّا توصّلت إليها من نتائج مهمّة عن أسباب الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، إلّا أنّها فشلَتْ في تفسير تلك الأسباب تفسيرًا سليمًا يأخذ في الاعتبار التّغيّرات الّتي حدثت على المستويَيْن المجتمعيّ والفرديّ في المجتمع السّعوديّ. وقد أوضحنا ذلك عمليًّا عندما طبّقنا نظرية الدّور ونظرية الاختيار العقلانيّ على أسباب الطّلاق في ذلك المجتمع، حيث وجدنا أنّ معظمَ - إنْ لم يكن كل - أسباب الطّلاق في المجتمع الّسعوديّ يمكن تفسيرها بنظرية الدّور المطوّرة، ونظرية الاختيار العقلانيّ.

توصي هذه الدراسة بأن تقترح على الباحثين والدّارسين لموضوع الطّلاق محاولةَ الإفادة من هاتَيْن النّظريتَيْن كأطر نظرية لدراسة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، ذلك من أجل الخروج بمقترحات وتوصيات تساعد على فهم أفضل للطّلاق، وخفض معدّلاته المتصاعدة. كما توصي الجهات ذات الصلة الاهتمام بالمقبلين على الزواج وتزويدهم من خلال الدورات المتخصصة بمتطلبات دور الزوج ودور الزوجة.

المراجع العربية

١ - الخريف، رشود محمّد، "التّحضّر في المملكة العربيّة السّعوديّة"، مركز بحوث كليّة الآداب، رقم٦٩، الرّياض، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢ - الخطيب، سلوى عبد الحميد أحمد، "الطّلاق وأسبابه من وجهة نظر الرّجل السّعوديّ"، مجلّة جامعة الملك سعود، المجلّد الخامس، الآداب (١) ١٤٢٣هـ/١٩٩٣م.

٣ - الخطيب، سلوى عبد الحميد أحمد، "الطّلاق والتّغيّر الاجتماعيّ في المجتمع السّعودي"، أوراق عمل ندوة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ، وزارة الشّئون الاجتماعية، الرّياض، ١٤٢٩هـ.

٤ - الرّديعان، خالد بن عمر، "طلاق ما قلب الزّفاف: أسبابه وسمات المطلّقين"، مركز بحوث كليّة الآداب، جامعة المالك سعود، رقم١٢٨ ،١٤٢٩هـ.

٥ - السّيف، محمّد بن إبراهيم، "المدخل إلى دراسة المجتمع السّعوديّ"، دار الخريجي للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الثّانية، الرّياض،١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦ - شلبي، ثروت محمّد، "الطّلاق والتّغيّر الاجتماعي في المجتمع السّعوديّ"، دهر المجمع العلمي جدة، ١٩٨٨م.

٧ - الصّغير، صالح بن محمد، "التّوافق الزّواجي في المجتمع السّعوديّ"، وزارة الشّئون الاجتماعية، ١٤٢٨هـ.

٨ - عرابي، عبد القادر عبد الله ولعمري، عبيد عبد الله، "التحديث والتّغيّر الثّقافيّ والقيميّ في المجتمع العربيّ السّعوديّ"، مركز بحوث كليّة الآداب، رقم ٨٦، الرّياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٩ - العقيل، سليمان عبد الله، "ظاهرة الطّلاق في المجتمع السّعوديّ"، ١٤٢٦هـ.

١٠ - غدنز، أنتوني، "علم الاجتماع"، ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة ومؤسّسة ترجمان، الطّبعة الرّابعة، بيروت، ٢٠٠٥م.

١١ - الفريح، آمال عبد الله، "التّكيّف الشّخصيّ والاجتماعيّ والأسريّ والاقتصاديّ للمرأة السّعوديّة المطلّقة"، رسالة الماجستير، قسم الدّراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٢٧هـ.

١٢ - الفوزان، عبد الله محمد، "قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة"، دار الزهراء، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.

١٣ - الكتاب الإحصائي السّنوي، العدد (٥١)، المملكة العربية السّعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٥م.

١٤ - الهزاني، نورة عبد الله، "العوامل المؤدّية للطّلاق في الأسرة السّعودية المعاصرة"، رسالة الماجستير، جامعة الملك سعود،١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.

١٥/ بن عثيمين، محمد بن صالح، فقه السنة للنساء، دار الايمان، الاكسندرية، ٢٠٠٦م.

المراجع الأجنبية

1- Elster, Jon, The nature and Scope of Rational Choice Explanation, In, Ernest Le Pore and Brian P. McLaughlin, Actions and Events, Perspectives on the Philosophy of Donald Davidson, Oxford Black Well, 1985, P71

2- Elster, Jon, Rationality and Emotions, The Economic Journal,106, September 1996٣

3- Ritzer, Gorge, Contemporary Sociological Theory and its Classical Roots,McGrawHill,2003.pp 167-168
4- Ruth A. Wallace and Alison Wolf, Contemporary Sociological Theory, Chapter Six, Theories of rational choice, Prentice Hall, Inc, new Jersey, 1995.
5/http://en.wikibooks.org/wiki/Sociological_Theory/Role_Theory,https://global.britannica.com/topic/social-change/ cited 3/10/2016